الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دولة الكويت
State of Kuwait

# ملامح من الوقف بالكويت

إعداد الأستاذ :
يوسف أحمد الشهاب

٩ ق
مل

جمادى الآخرة ١٤١٦هـ

# ملامح من الوقف بالكويت

إعداد الأستاذ :
يوسف أحمد الشهاب

جمادى الآخرة ١٤١٦هـ
نوفمبر ١٩٩٥م

# نه‌رەکە
# تیمۆلاب بۆ خەڵکی


چاپخانەی ڕۆشنبیری

# تمهيد

كان للوقف في عصر النهضة الإسلامية دوره الرائد في تنمية المجتمع طال مختلف جوانب الحياة ، فبالوقف وبريعه أقيمت المدارس والمستوصفات والمستشفيات ومختلف دور الرعاية والإيواء والقلاع والحصون بل وبه صنعت الأسلحة والذخائر.

وتاريخ الوقف في الكويت قديم ، وتمتد جذوره لتصل إلى تاريخ نشأة الكويت كعلامة بارزة على الجوانب الخيرة الأصيلة في الشخصية الكويتية. ولا شك في أن للوقف دورا وضاء في تاريخ الكويت يلزم الإهتمام به وتحليله ، حتى ينير لنا الماضي طريق المستقبل ، ويعيننا على تحديد معالم أوجه التطوير الذي ننشده للوقف ليستعيد دوره التنموي في المجتمع وفي بناء صروح الخير إقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن هذا المنطلق، أولت الأمانة العامة للأوقاف إهتماما خاصا لدراسة تاريخ الوقف في الكويت ، ولديها مشروعها المتميز في هذا المجال والذي سوف تشرع فيه خلال العام القادم بمشيئة الله تعالى . وفي هذا السياق أيضا وبغية الوقوف على مختلف الجوانب التي ساهم فيها الوقف بالكويت وتحليل ودراسة توجهات الواقفين ورغباتهم وشروطهم ومعرفة أبعادها ومراميها ، فقد أبرمت الأمانة إتفاقية مع معهد الدراسات الكويتية عهدت إليه بموجبها بدراسة وتحليل الحجج الوقفية التي تحت يدها وزودته بها .

وأملنا كبير في أن تسهم هذه الدارسة أيضا في الكشف عن مختلف جوانب تاريخ الوقف في الكويت.

وسيرا على الدرب ، وفي نطاق إهتمام الأمانة بدراسة تاريخ الوقف في الكويت فإنه يسرنا بمناسبة الملتقى السنوي الثاني للأمانة أن نقدم هذه الدراسة الموجزة التي أعدها الأخ الفاضل الأستاذ يوسف أحمد شهاب والتي عنوانها " ملامح عن الوقف بالكويت " وإننا إذ نشكره على هذا الجهد الصادق نأمل أن تكون هذه الدراسة حافزا لجميع الإخوة الباحثين المتخصصين في الدراسات التاريخية التحليلية للإقبال على تقديم المزيد عن تاريخ الوقف بالكويت .

والأمانة على أتم الإستعداد للتعاون في هذا المجال وتقديم كل ما لديها من معلومات دعما للتطوير الذي ننشده لمسيرة الوقف في الكويت وإثرائها وتعزيزا لتواصل عطائها الفعال في تنمية المجتمع الكويتـــي .

والله ولي التوفيق ،،،

**الأمين العـام**

**عبدالمحسن محمد العثمان**

# مقدمـــة

لم يكن العمل الخيري في الكويت غائبا عن مجتمعنا في قديم أزمانه . بل كان حاضرا يؤتي أكله كل حين بإذن الله وباجتهاد من أبناء الكويت الذين نذروا أنفسهم للتصدي لهذا الدور الإسلامي الإنساني النبيل . تلك الفئة من الرجال الذين آمنوا بربهم ورسوله وكتابه المبين الذي أضاء لأمة الإسلام طريق الخير والعون والمساعدة فساروا به إيمانا ومنهاجا قويا يبتغون به فضلا من الله ورضوانا.

كان الوقف في الكويت جانبا من جوانب الخير ، و كان الرجال الذين حملوا هذه الرسالة الخيرية فآثروها على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة .

كان الوقف في مجتمعنا متناثرا لا يقف تحت مظلة واحدة تحدد طريقه وتجمع جهوده المتناثرة وتباين صنوفه ووجوهه كل يؤدي دوره في إطار - الوقف الخيري - الذي أعان المحتاج في حاجته وأزال عن المهموم كربته في صور إنسانية رحبة أعطت للمجتمع الكويتي القديم كيانا وهويه عنوانها : التكافل الإجتماعي ... الذي آخى بين الغني والفقير وخلق جسرا من التراحم والتعاون بين ذلك الذي حباه الله من خيراته ونعمائه وبين صاحب الحاجة والمعوز .. بتلك الروح الإنسانية والأفئدة التي أضاءها نور الإسلام فإستحثت الخطى إلى كل بر وتقوى طامعة بالأجر والثواب من خالقها دنياها وآخرتها كان الوجه الخيري الناصع في الكويت قولا وعملا.

# الوقف نوعان

لم يقتصر الوقف الخيري في الكويت قديما على جانب دون الآخر لكنه شمل الجوانب الإنسانية في الحياة إلى جانب الوقف على دور العبادة . وعلى الرغم من التباين في وجوه الوقف وتعدد مساراته وإتجاهاته ، فإنه شمل نوعين :

**الأول** :وهو الذي يطلق عليه : ( الوقف الذري) وهو ما يخصصه الإنسان من أمواله لمساعدة أقربائه وذريته ، ومثل هذا الوقف تكون الأولوية في ريعه للواقف ويأتي بعد ذلك الأبناء والذرية ومن كان على قرابة بصاحب الوقف .

**ثانيا** : وأما الوقف الآخر ، كان يطلق عليه (الوقف الخيري ) . ومثل هذا الوقف كان ولايزال شائعا في مجتمعنا القديم والحديث حيث كان أهل الخير ولا يزالون يخصصون من أموالهم لأعمال الخير الإجتماعي والديني ، كبناء المساجد والمدارس وآبار المياه التي ينتفع منها كل صاحب حاجة من الفقراء والمساكين.

وبالرغم مما كانت عليه وجوه الوقف بالكويت قديما من أعمال خيرية وإنسانية، فإنها عبرت أصدق تعبير عن التكافل الإجتماعي النبيل في المجتمع الكويتي .

إلا أن تلك الوجوه لم تلق التوجيه والإشراف والإرشاد الذي يحدد مسار هذا الوقف ويدفعه إلى الإنتشار فوق قاعدة اجتماعية أوسع وربما يعود ذلك إلى صعوبةالإتصال لمعرفة ذوي الحاجة من الفقراء والمحتاجين .

إلا أنه وبالرغم من هذه الصعوبة التي فرضتها ظروف إجتماعية محددة فإن الإنسان الكويتي من جانب آخر كان ولا يزال عزيز النفس ينأى عن مد اليد والسؤال ولا يظهر حاجته للآخرين .

يقول العزيز الحكيم في كتابه الكريم " يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف" صدق الله العظيم. وهكذا عاش الإنسان في الكويت وهكذا أختار طريق حياته. ولذلك، فإن وجود إنسان كويتي يمد يد السؤال أمر صعب في ظل الأعراف والتقاليد الإجتماعية التي كانت ولاتزال تقف حاجزا بين السؤال وعفاف النفس.

# دور حكومي محدود

في ظل جوانب الوقف المختلفة في قديم الزمن في الكويت ومساعي أهل الخير سواء الشخصي منها أو باستنهاض الآخرين على أداء هذا الفعل الخيري ، كان الدور الحكومي محدودا في قضايا ووجوه الوقف، وكان لتلك المحدودية أسبابها الواضحة والمقنعة فقد كانت أدوات ووسائل - الوقف - بيد بعض المواطنين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية هذه الأمانه فأدوها خير الأداء... وإن كان ذلك في إطار قاعدة ضيقة لا تكاد تحقق أهدافها وطموحاتها تجاه القاعدة الواسعة التي يقف عليها أصحاب الحاجة في ذلك الوقت.

وإنطلاقا من الشعور الحكومي في هذه القضية الإسلامية والإنسانية، وسعيا وراء شمولية دور الوقف ليصل إلى أبعد شريحة إجتماعية تلبي حاجة المجتمع من المحتاجين ، وتصل بدور العبادة إلى مرحلة أكبر من الإهتمام والرعاية بها، جاءت مبادرة الحكومة في إضفاء مزيد من الرقابة التنظيمية على الوقف بالكويت للنهوض به وتنميته كماً ونوعاً وأداءً.

# مرحلة التطوير

في ظل ذلك التوجه الحكومي والتطلع إلى تطوير(الوقف) في الكويت وجمع قنواته المتعدده تحت سقف واحد، أصدر الشيخ عبدالله السالم يرحمه الله قرارا جاء فيه :

مجلس شورى الكويت - في ١١ محرم ١٣٥٨هـ

حضرة المكرم خالد يوسف المطوع ،، بعد التحية ،

لقد تقرر تعيينكم موظفا للأيتام ، وتنظرون الأوقاف بصفة غير رسمية .

**رئيس مجلس الشورى**
**عبد الله السالم الصباح**

مع صدور هذا القرار بدأت أول مرحلة رسمية لتطوير الوقف بالكويت ، وجاءت الخطوة الأولى في مرحلة التنفيذ التطويري للأوقاف بالكويت ، وهي مرحلة واجهت الصعاب والمشاق، وكان ذلك متوقعا وفي الحسبان . فقد اعتاد أهل الخير بالكويت على الإنفراد بدورهم الخيري شعورا بواجب إنساني وإسلامي وإنطلاقا من روح التكافل الإجتماعي التي سادت المجتمع الكويتي ولا تزال ، وهي روح أعطت للمجتمع الكويتي (خصوصية) معينة وخلقت بين أفراده التعاون وشعورا بأحوال المحتاجين وضحايا الفاقة الطاغية .

بدأ خالد المطوع ( المهمه الصعبة) فقد كانت مرحلة جديدة لم يألفها أهل الخير من قبل ، ولكنه إستطاع بالإقتناع وتبيان دور الحكومة ( في الوقف) سواء منه ذلك الذي يتعلق بدور العبادة أو الوقف الذري .

# البداية بالمساجد

وكانت البداية الصعبة لأمر غير مسبوق في تاريخ الوقف بالكويت. فقد بدأت الدائرة تضع يدها شيئا فشيئا على المساجد التي كانت موجودة في ذلك الوقت بيد الأئمة والمؤذنين إشراقاً وإدارة .

فكان من العسير عليهم تسليم هذه المساجد لدائرة الأوقاف بعد سنوات طويلة من التبرع بخدمتها وإدارتها واستثمار مواردها. عارض من عارض تلك الخطوة من الدائرة واعتبروها سلبا لدورهم وانتقاصا لجهودهم . وبدأت الدائرة تفتح باب الحوار مع المسؤولين عن هذه المساجد لتسليمها إلى الدائرة باعتبارها الجهة الرسمية ذات الحق التنفيذي والإداري للمساجد، فوافق البعض عليها كما ذهبت إليه الدائرة وأعلن البعض الآخر معارضته الصريحة لإجراءات الدائرة التي لم يكن أمامها من سبيل سوى اللجوء إلى المحكمة الشرعية لاستصدار حكم قضائي يلزم المعارضين بتسليم المساجد إلى دائرة الأوقاف ، وعقدت المحكمة جلساتها وتدارست الأوضاع من كل جانب ، واستمعت لرأي الدائرة في مطالبتها وكذلك رأي الذين رفضوا تسليم ما لديهم من مساجد إليها. ثم جاءت كلمة الفصل من المحكمة الشرعية لتعلن عن ضرورة تسليم كافة المساجد إلى دائرة الأوقاف، وكذلك أموال الوقف الخاصة بها ، ونفذ حكم المحكمة فاستلمت (دائرة الأوقاف ) المساجد جميعها من الذين كانوا يشرفون عليها وكذلك أموال الوقف التي لديهم ، وبدأت الدائرة تنفيذ خطواتها بإصلاح المساجد وترميمها، ووضعت جدولا لرواتب الأئمة والمؤذنين والفراشين. وكانت خطوة في الطريق الصحيح وإيذانا ببداية جديدة في تاريخ الوقف في الكويت.

# عائدات الوقف

تطلبت المرحلة الجديدة لدور الأوقاف بالكويت ، وهي التي بدأت مع إستحداث دائرة للأوقاف وحكم المحكمة الشرعية الذي أوجب تسليم المساجد إلى الدائرة، توفير عائدات مالية تضمن للدائرة نجاح دورها الوقفي واستمراره وفق الإستراتيجية التي كانت بين يديها في ذلك الحـــين .

وفي معظم الأحيان كانت مصادر العائدات المالية تأتي من البيوت الوقفية التي تقوم الدائرة بتأجيرها للإستفادة من عوائدهـــا المالية لرواتب الأئمة والمؤذنين والفراشين وصيانة المساجد التي في حاجة إلى ترميم وإصلاح. ولم تكن تلك الخطوة سهلة لدائرة حديثة العهد وفي ظل ظروف تستدعي توفير مبالغ كبيرة من أموال الوقف لصيانة تلك المساجد التي كانت جدرانها من الطين وأسقفها من (الشندل) والحصير .

ومن أجل تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها دائرة الأوقاف ، فقد وضعت جدولا زمنيا لعمليات صيانة وترميم المساجد وفقا لاحتياجاتها الأولية وبدأت بتنفيذه بأموال الوقف التي توفرت لديها سواء من الأموال التي إستعادتها من القائمين على الوقف قبل تأسيس الدائرة أو من العوائد المالية التي كانت تحصل عليها من إيجارات بيوت الوقف التي دخلت تحت مظلة الدائرة .

وكان لتلك الإجراءات العمرانية والإصلاحية للمساجد الأثر الكبير والطيب في نفوس الذين كانت بيدهم أموال الوقف من المواطنين وعلى المصلين في تلك المساجد ، بل إن الأئمة والمؤذنين شعروا بالإستقرار النفسي لضمان رواتبهم الشهرية وبدأوا يشعرون كذلك بدور الدائرة الرقابي على بيوت الله والعاملين فيها وتعدى الأمر إلى الذين كانت بيدهم شؤون الوقف قبل ظهور الدائرة.

فقد شعر هؤلاء بأن مرحلة جديدة من مراحل الوقف قد بدأت وأن ضوابط واضحة ومحددة بدأ العمل بها وفق الإمكانات المتاحة للدائرة في ذلك الوقت وكانت تلك المرحلة من المراحل الهامة في تاريخ الوقف بالكويت وبداية لرحلة طويلة من العمل الخيري والأهلي الذي بدأته الدائرة في وقت كانت فيه حركة الوقف تبحث عن جهة حكومية تعمل على تطويره وتنميته ليشمل قطاعات أوسع وتنظيما أكبر وتحركا أدق وأنفع .

# تصنيف الوظائف

وكأي دائرة حكومية في الماضي .. كان لدائرة الأوقاف مجلس يتم تشكيله إما بالإنتخاب أو بالتعيين في بعض الأحيان .. وكانت هذه المجالس تعمل ضمن إطار الدور المنوط بها فقد كانت تضع إستراتيجية العمل الإشرافي على المساجد وتحدد رواتب الأئمة والمؤذنين والفراشين . أما رئيس المجلس فيكون عادة رئيس الدائرة كما كان يديرها أحد أعضاء المجلس باعتباره الجهة التنفيذية لسياسة المجلس وتوجيهات الدائرة ..

وفي يوم الثلاثاء (١٨ ربيع الأول ١٣٦٨هـ) عقد أول مجلس للأوقاف أولى جلساته وناقش جدول الأعمال لديه واعتمد عدة قرارات من بينها :

تصنيف درجات الوظائف للأئمة والمؤذنين وتحديد رواتبهم وفقا لدرجاتهم الوظيفية التي عينوا فيها سواء الدرجة الأولى التي حدد راتب الموظف فيها بـ(٢٢٥ روبية) أو الدرجة الثانية (١٧٥ روبية).

وأما المؤذن فقد حدد مجلس الأوقاف راتبه ( بمائة روبية) مع تكليفه بالقيام بتنظيف المسجد لعدم توفر الفراشين في ذلك الوقت .

وشهدت الأوقاف بعد ظهور الدائرة ومجالس الأوقاف نمواً في الموارد المالية بعد قيامها باستئجار عدد من بيوت الوقف التي كانت الدائرة تدفع مبالغ إيجاراتها على المساجد، سواءً لصيانتها أو توفير إحتياجاتها من سجاد و إلخ.

كما كانت تدفع من هذه المبالغ رواتب الأئمة والمؤذنين وتستثمر ما تبقى من أموال الوقف للإنفاق على وجوه الوقف الأخرى مثل مدارس القرآن وتوفير الطعام والكساء للمحتاجين وغير ذلك من وجوه الوقف .

# مجالس الأوقاف

ولما كانت دائرة الأوقاف قد تأسست ضمن الدوائر الهامة والمحددة في ذلك الوقت إلى جانب دوائر البلدية والمعارف والصحة، فإن الضرورة كانت تقتضي وجود مجالس لهذه الدوائر تضع إستراتيجية العمل فيها وتعين فئة الموظفين ( المحددة) آنذاك على تنفيذ ما هو مطلوب منها .. لكل هذه الأسباب وغيرها كان تشكيل مجالس الأوقاف على إمتداد أكثر من عشر سنوات قبل الإستقلال.

ورغم اختلاف فترة هذه المجالس واختلاف الأعضاء فيها فإنها استطاعت أن تؤدي دورها وتنهض بالوقف إلى آفاق رحبة .

**أما مجالس الأوقاف فقد كانت على النحو التالي :**

**الأول** : في يناير ١٩٤٩، مع بداية تأسيس الدائرة. وقد تشكل برئاسة الشيخ عبدالله الجابر الصباح ، والأعضاء ... أحمد محمد البحر - عبدالله عبد العزيز السدحان ، حمد عبدالمحسن المشاري ، عبد العزيز عبد المحسن الراشد

يوسف صالح الحميضي، سليمان المسلم ، كما صدر قرار من الرئيس بتعيين الشيخ يوسف بن عيسى والشيخ أحمد عطيه الأثري، والقاضي المصري الشيخ محمد كامل الشمسي ، وعبد اللطيف الشملان أعضاء بالمجلس وعبدالله العسعوسي الذي كان مديرا للدائرة .

وقد استمر هذا المجلس لمدة عام واحد واستطاع أن ينجز ما كان مطلوب منه في بداية تأسيس الدائرة، وهي بداية كانت صعبة ومليئة بالإعتراض من جانب الذين كانوا يديرون أمور الوقف قبل تأسيس الدائرة ، لكن قرار المحكمة الشرعية قطع كل اعتراض وتسلمت الأوقاف كل المساجد وبقية وجوه الوقف بالكويت .

**الثاني** : تشكل عام ١٩٥١م واستمر حتى ١٩٥٤م وكان يضم في عضويته إلى جانب الرئيس كلا من : عبدالله عبدالرحمن العسعوسي (مدير الدائرة)،حمد عبد المحسن المشاري عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد ، أحمد محمد البحر عبدالله عبدالعزيز السدحان ، الشيخ أحمد عطيه الأثري ويوسف صالح الحميضي ..

أكمل هذا المجلس دور المجلس السابق وزاد من إشرافه على المساجد سواء في نفقات الوقف عليها أو في شمول مساجد جديده أدخلت تحت مظلة دائرة الأوقاف .

**الثالث** : وقد تشكل عام ١٩٥٦م برئاسة الشيخ عبد الله الجابر الصباح الذي كان رئيسا للدائرة . وكان هذا المجلس يضم في عضويته ( مدير الدائرة ) عبد الله العسعوسي ، محمد يوسف النصف ، سعود الزيد ، محمد البنوان .

واستمر هذا المجلس عاما واحدا قام خلاله بصيانة عدد من المساجد التي لم تقم المجالس السابقة بصيانتها أو ترميمها إلى جانب التوسع في الوقف ( الذري) .

**الرابع** : وكان هذا المجلس الذي تشكل عام ١٩٥٧م برئاسة رئيس الدائرة .. وعضوية عبدالله عبد العزيز السدحان ، يوسف صالح الحميضي ، عبد اللطيف إبراهيم النصف ، أحمد عطيه الأثري ، عبد العزيز الراشد ، سليمان المسلم ، حمد المشاري ، أحمد عبد اللطيف ، الشيخ يوسف بن عيسى ، الشيخ محمد كامل الشمسي .

ويلاحظ من هذه المجالس أن الأعضاء فيها لم يكونوا بعيدين عنها حيث أنه ما أن يخرجوا من العضوية في مجلس إلا ويعودون إلى المجلس التالي. ومثل هذه الظاهرة تعطي أكثر من دلالة أبرزها أن شؤون الوقف وجدت لها من يقوم بمسؤولياتها إلى جانب مسؤولية الدائرة. ثم أن عضوية هذه المجالس كان تطوعا تأكيدا لصدق العطاء وبحثا عن الأجر والثواب من الخالق سبحانه. كما أن أعضاء هذه المجالس كانوا يساهمون من أموالهم الخاصة في الوقف من خلال ما يقدمونه من أجل زيادة عائدات الوقف ومن أجل استمرار هذا العمل

الخيري الذي حملت الدائرة وكذلك المجلس مسؤولية أمانته وكانت اجتماعات مجالس الأوقاف تعقد عند الحاجة حين يرى الرئيس وجود جدول للأعمال يستدعي عقد جلسة للمجلس. أما رئاسة الجلسات فكانت لرئيس الدائرة، وعند غيابه ينوب عنه نائب الرئيس.

## من الدائرة إلى الوزارة

دخلت دائرة الأوقاف مع إعلان إستقلال البلاد وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت مرحلة جديدة من تاريخها. فقد تشكلت أول وزارة بتاريخ الكويت الحديث في ( ١٧ يناير ١٩٦٢م ) وأسندت حقيبة ( وزارة الأوقاف ) إلى الشيخ مبارك الحمد الصباح وهو أول وزير للأوقاف بعد تحويلها من دائرة إلى وزارة، وبقي كذلك حتى التشكيل الوزاري الثاني في (١٣ مارس ١٩٦٤م ) حيث قدم استقالته فأسندت الوزارة إلى وزير العدل آنذاك بالنيابة حمود الزيد الخالد يرحمه الله الذي تولاها حتى (٦ ديسمبر ١٩٦٤) وهو تاريخ صدور مرسوم تشكيل الوزارة الثالثة وفيها أسندت وزارة الأوقاف إلى خالد الجسار واستمرت فيها حتى ( ٣ يناير ١٩٦٥) حيث شكلت الوزارة الرابعة وعين عبدالله مشاري الروضان يرحمه الله ( وزيرا للأوقاف) حتى (٢ فبراير ١٩٧٢) ليتسلم حقيبة الوزارة راشد الفرحان الذي بقي حتى ( ٩ فبراير ١٩٧٥) وهو تاريخ صدور مرسوم تشكيل الوزارة السادسة، فأدمجت الأوقاف مع العدل وعين عبدالله إبراهيم المفرج وزيرا للعدل والأوقاف.

# خاتمه

وبعد، لقد طالعتك من خلال هذه السطور القليلة في تاريخ الوقف بالكويت معالم مشرقة تنبض بحب الخير والعطاء ، وبروح إسلامية عالية تحرص على التقرب إلى الله عز وجل وإحياء السنة النبوية المشرفة. وخدمة الناس هذه المعالم المشرقة هي التي نحرص حاليا على إبقائها وإزكائها في النفوس والعقول والقلوب وفي الأعمال والمشاريع والإتجاهات لتبقى الكويت نبراسا للخير والحق.....

إن هذه الدراسة الموجزة الممتعة هي مساهمة لإبراز دور الوقف في الكويت ومقدمة أساسية لإعادة إحياء دور الوقف في مجتمعنا الحاضر. مجتمع التنمية والتكنولوجيا والإدارة ...

والله الموفق ،،،